سؤالان صعبان.. هل يمكن تعويم الدولار في سورية؟ وهل يفيد حذف الأصفار من العملة السورية؟

سيروب لـ«الوطن»: التعويم وحذف الأصفار تجارب قلما نجحت وبالنسبة لنا ستفاقم الوضع الاقتصادي ليصبح أكثر سوءاً

لا يوجد معيار لتبني نظام سعر صرف محدد لأنه يعتمد على ثوابت ومحددات اقتصادية وعوامل خارجية

فراس القاضي

كلما ارتفع سعر الصرف، وخاصة حين يرتفع بشكل كبير، ويرفع معه أسعار السلع والخدمات، دار الحديث ذاته بين الناس، وتحديداً غير المختصين، وتطرح الأسئلة ذاتها: لماذا لا يتم تعويم الليرة؟ البلد الفلاني فعلها ونجح، لماذا لا يتم حذف أصفار من عملتنا؟ البلد الفلاني فعلها ونجح، ويساعد على «تعويم» هذه الحالة مواقع التواصل، وخاصة (فيسبوك) الذي تنتشر فيه الكثير من المغالطات والمعلومات الخاطئة وغير الموثقة.. فما سعر الصرف؟ وماذا يعني تعويم العملة وحذف الأصفار؟ وهل هذان الإجراءان بالإمكان إجراؤهما من دون شروط ومواصفات معينة؟

سعر الصرف

«الوطن» انطلاقاً من مسؤوليتها في تقديم المعلومة الصحيحة والدقيقة، التقت الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب، وتلقت إليها أسئلة الشارع حول ولكل نظام بيئته الاقتصادية الخاصة.

ففي نظام الصرف المرن، تلعب آلية السوق دوراً في تحديد سعر الصرف، وينقسم هذا النظام إلى فرعين، (١) نظام الصرف العائم (Floating) وفيه يتحدد سعر الصرف بناء على العرض والطلب وكأن العملة سلعة، عندما يزداد الطلب على العملة يرتفع سعرها، وهو النظام الذي تطبقه معظم الدول المتقدمة (ليس جميعها). (٢) نظام الصرف الموجه أو المدار، أيضاً يكون سعر الصرف فيه محدد بناء على العرض والطلب، لكن يُسمح لسعر الصرف التقلب في هوامش معينة (السماح بتحرك سعر الصرف إلى قيمة توازنية جديدة)، وعندما يتجاوز تذبذب سعر الصرف هذه الهوامش يتدخل المصرف المركزي كبائع أو شار للعملة، كي يعيد سعر الصرف إلى قيمة توازنية جديدة تضمن الاستقرار وتجنب التضخم المفرط قدر الإمكان.

أما نظام الصرف الثابت ((Fixedأو Pegged)) فيسيطر عليه المصرف المركزي بدرجة كبيرة، ويُحدد سعر الصرف بقرار من السلطة النقدية بصرف النظر عن العرض والطلب، حيث يتم ربط سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية بعملة دولة أخرى، وتعتبر عملتا الدولار الأميركي واليورو من أكثر العملات الأجنبية التي يتم مقابلها تثبيت عملات دول العالم الأخرى، أو مقابل سلة من العملات (تتحدد حسب الشركاء التجاريين)، أو مقابل حقوق السحب الخاصة (وهي عملة حسابية أصدرها صندوق النقد الدولي وتشمل عملات جميع الدول المساهمة في الصندوق).

وبحسب سيروب، يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن عدد الدول العربية التي تتبع نظام الصرف الثابت هي ١٣ دولة من بينها سورية ولبنان والأردن، وبالنسبة لسورية فإنها تثبت الليرة السورية مقابل حقوق السحب الخاصة، بينما يثبت لبنان سعر الليرة اللبنانية مقابل عملة الدولار الأميركي. وتطبق ٦ دول عربية نظام الصرف الموجه منها مصر وتونس والجزائر، ويوجد دولة عربية واحدة تطبق نظام الصرف العائم وهي اليمن.

التعويم وشروطه

أما تعويم الليرة السورية أو تحريرها، فيعني تطبيق نظام الصرف المرن كما أكدت سيروب، بحيث يتحدد سعر الصرف بناء على العرض والطلب. لكن للتعويم متطلبات من أهمها وجود وفرة في الاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية والذهب كي يتمكن المصرف المركزي من التدخل كبائع للعملات الأجنبية (ضخ حاجة السوق من القطع الأجنبي) عند حدوث تذبذب غير مقبول في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. فضلاً عن أن التعويم يتطلب وجود سوق للنقد الأجنبي على درجة كافية من السيولة والكفاءة تسمح باستجابة سعر الصرف لقوى السوق، ويعمل على تخفيض عدد موجات التقلب المفرط. ويتألف سوق النقد الأجنبي من سوق لتداول العملة بالجملة بين الوسطاء المعتمدين (عادة المصارف والمؤسسات المالية)، وسوق للتداول بالتجزئة حيث تتم المعاملات بين الوسطاء المعتمدين والعملاء النهائيين (الأفراد والشركات).

وحالياً، باعتبار أن الطلب على الدولار الأميركي مرتفع جداً ولا يوجد قدرة على ترميم المستنزف من الاحتياطي نتيجة ضآلة الصادرات وضعف السياحة وعدم القدرة على الاقتراض من المؤسسات الدولية أو الدول بسبب العقوبات الدولية، وفي ظل فقدان الثقة بالليرة السورية، كل ذلك أفقد مصرف سورية المركزي السيولة الدولارية التي يحتاجها لمواجهة المضاربة على الليرة السورية، بالتالي فإن التعويم يعني مزيداً من انهيار سعر صرف الليرة السورية إلى مستويات لن تتمكن الدولة من ضبطها.

ماذا يعني حذف الأصفار؟

توضح سيروب أن حذف الأصفار ليس سياسة اقتصادية، بل هو مجرد إجراء فني تقني يتمثل بالتخلي عن عملة قديمة وظهور عملة جديدة، بالتالي نجاح تطبيقه مرهون بنجاعة السياسات الاقتصادية التي تترافق أو تسبق هذا الإجراء الفني.

وأظهرت التجارب الناجحة للدول التي لجأت لهذا الإجراء –رغم ضآلتها مقارنة مع التجارب الفاشلة– بأن أفضل وقت للتنفيذ هو بداية النمو الاقتصادي بعد معالجة مسببات التضخم المتمثلة في زيادة الإنتاج المحلي والصادرات واستقرار سعر الصرف والحد من المستوردات، ودون ذلك سيعود التضخم أقسى من السابق وستظهر مشكلة الأصفار من جديد.

وباعتبار أن الاقتصاد السوري لم يبدأ بعد بالتعافي مع ارتفاع مستمر ومزمن في الأسعار وعدم استقرار في سعر صرف الليرة السورية، إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي الناجم عن سياسة التمويل بالعجز، فضلاً عن غياب وضعف الثقة في أي قرار حكومي، لهذا لن يكون قرار إزالة الأصفار من الليرة السورية غير فعال فقط، بل سيكون مجازفة خطيرة للاقتصاد، وستفاقم الوضع الاقتصادي ليصبح أكثر سوءاً.

البيع بالفرط.. البديل الرخيص وانتشار مواد مجهولة المصدر

غرفة صناعة دمشق: من حيث المبدأ ممنوعة لكن بيعها بسعر أقل يدفع المستهلكين نحوها

نوار هيفا

فرض ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية على المواطن أساليب جديدة يتبعها للحصول على المواد التي يحتاجها بما يتناسب مع دخله، فاستغنى عن بعض ميزات الإنتاج المتمثلة بأغلفة التعبئة واعتمد على شراء المواد «الفرط»، ما أعطى الفرصة لرواج بعض أنواع المواد الغذائية غير معروفة المصدر في الأسواق، مستفيدة من ارتفاع مثيلاتها من الأنواع المعروفة التي يصل الفرق بينها وبين سابقتها إلى ١٠ آلاف ليرة في الكيلو الواحد.

غياث العلي أحد تجار الجملة بين في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن أغلبية المواد الغذائية متوافرة سواء بمصدر معروف أم لا، والزبون يختار ما يريد بما يناسب قدرته الشرائية ورغبته بصنف دون آخر، كما أننا بتنا نبيع ماركات معروفة كالسمنة والشاي مثلاً «بالوقية»، دون اختلاف بجودة هذا المنتج.

وكشف التاجر ذاته عن وجود أصناف غير معروفة في السوق واتجاه معظم الطلب عليها والسبب هو أن العلامات التجارية المعروفة التي اعتاد عليها المستهلك شهدت ارتفاعات كبيرة في الأسعار، ما أدى إلى عزوف الكثيرين عن شرائها، وفرض وجود بدائل لها بسعر أرخص، لكن حتى هذه الأصناف ستشهد ارتفاعاً في حال استمر الطلب عليها.

ريم ريا صاحبة مشروع منزلي لصناعة مواد التنظيف، بينت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن فكرة مشروعها جاءت لتضييق حلقة الإنتاج بالتالي توفير الكلف بالتغليف والتعبئة، فتجدها تتجه لبيع هذه المنتجات «فرطاً» ضمن أكياس عادية وبأوزان مختلفة حسب حاجة كل زبون، مؤكدة أن جودة المنتج مكفولة فهي حاصلة على ترخيص بحكم أنها خريجة كيمياء، وتعتمد في تصنيع موادها على مدخلات إنتاج بأصناف جيدة ويتم اختبارها وفق الترخيص التي حصلت عليه للتصنيع والبيع.

أمين سر غرفة صناعة دمشق أيمن المولوي بين أنه من حيث المبدأ ممنوع بيع أي منتج مجهول المصدر من دون ترخيص صناعي وتجاري، وذلك بحسب قانون حماية المستهلك ويجب على أي منتج يطرح بالسوق أن يحوي اسم المنتج وسجله التجاري والصناعي.

وأشار مولوي في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن هذه المواد يتم إنتاجها من دون الحصول على تراخيص صناعية أو سجلات تجارية معروفة أصولاً، وغالباً ما تنتشر هذه المنتجات على البسطات وفي بعض المحال، لافتاً إلى أن الأهم في ضبط وجود هذه المواد أو المنتجات هو وعي المستهلك بمدى خطورتها ومطابقتها للمواصفات الصحية، والسوق يحوي منتجات معروفة وضمن المواصفات والشروط الصحية، كما أن اعتماد المروجين لهذه المواد يبيعها بسعر أقل قد يدفع المستهلكين إليها.

أما بالنسبة لبيع منتجات العلامات المعروفة ذاتها والتي يضطر بعض التجار لبيعها بالمفرق نظراً لعدم قدرة المستهلك على شرائها كاملة، أوضح مولوي أنه لا ضير من البيع بهذه الطريقة ضمن عليها الأصلية المعبئة بها والذي يحوي العلامة التجارية، وذلك تلبية لرغبة المستهلكين وتماشياً مع قدرتهم الشرائية شرط المحافظة على سلامة هذه المنتجات ونظافتها وتعبئتها أمام المستهلك بالوزن الذي يرغب بشرائه وحفظها ضمن شروط مناسبة.

وعن مدى تأثير وجود هذه المنتجات في الأسواق على الصناعات المحلية أكد مولوي أن تأثيرها على المستهلك أكثر من المنتج، فالمنتج الذي يصنع مادته بشكل سليم ومطابق للمواصفات له زبونه، وما على المستهلك سوى الوعي من خطورة هذه المنتجات التي لا تحمل علامات تجارية على سلامته لجهل مصدرها والمواد الداخلة في إنتاجها.

الجدير بالذكر أن مدير القياس والجودة في وزارة الصناعة الكيميائي محمد حسام الشيخة سبق أن أشار في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى تأثير الجودة بالمنتج في سورية وخاصة مع انتشار كثير من المنتجات المخالفة، مبيناً أنها مسؤولية اجتماعية للشركات والمنشآت وطالما هم يعملون على مطابقة الجودة والمواصفات حكماً سيستمرون بإعطائنا منتجاً مطابقاً، ومن ينحرف عن مواصفات الجودة للمنتج ليخفض تكاليفه بالتالي يخفض سعره سيفقد الاستمرارية في السوق سواء كان السوق داخلياً أم خارجياً للتصدير.

ضعف الاستلام يهدد الشوندر بالتلف

اتحاد فلاحي حماة: قلة التوريد ستكبد الفلاحين خسائر فادحة

الكميات المستلمة غير كافية لإنقاذ المحصول من التلف

محمد أحمد خبازي

بيَّن مدير شركة سكر تل سلحب ياسر المحمد لـ«الوطن»، أن الكميات الإجمالية الصافية المستلمة من مزارعي الشوندر السكري، بلغت أكثر من ٣٩٠٧ أطنان وذلك منذ بدء موسم التسويق في ٢٣ الشهر الماضي وحتى صباح أمس.

وأوضح أن عمليات الاستلام مستمرة بشكل جيد من المزارعين الذين تعاقدوا مع الشركة على زراعة الشوندر وتسليمه لها، ولفت إلى أن كميات الشوندر المفروم بلغت نحو ٢,٥ آلاف طن، والكميات التي في أحواض الغسيل نحو ١,٥ آلاف طن، وأن الفلاحين يسلمون محصولهم للشركة، وفق العقود المبرمة معهم، وبعد استلامه ووزنه يتم غسله وفرمه ضمن خط مخصص لهذه الغاية، وينقل إلى ساحات التجفيف في مدينة حماة ضمن محلج الفداء وشركات الإطارات والأصواف والغزل، إضافة إلى ساحات الشركة وطريق السقيلبية– محردة.

وذكر أنه تم تأمين السيارات والآليات لنقل الشوندر المفروم إلى ساحات التجفيف في مدينة حماة من وزارات الزراعة والإسكان والتجارة الداخلية ومعمل حديد حماة.

وبيَّنَ عدد من المزارعين لـ«الوطن» أن عمليات التسليم تسير بشكل جيد، وضمن إجراءات ميسرة، لكن التوريد قليل جداً، وهو ما يهدد المحصول الذي لم يقلع بعد بالتلف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، ومن تم تكبيد الفلاح خسارة كبيرة .

من جانبه، أكد رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم لـ«الوطن»، مخاوف الفلاحين من تلف محصولهم، وأنهم نتيجة ضعف التوريد سيتكبدون خسائر فادحة في هذا الموسم. وبيَّنَ أن الكميات التي يستلمها المعمل – وهي بحدود ٢٣٠ طناً يومياً – ليست كافية لإنقاذ المحصول من التلف بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبقاء المحصول بالأرض.

ولفت إلى أنه من الضروري زيادة التوريدات إلى نحو ١٥٠٠ طن لاستدراك ما يمكن استدراكه من إنقاذ المحصول.

وأوضح أنه كان من الأفضل تعويض الفلاحين، وتركهم يتصرفون بإنتاجهم بالطرق التي يرغبونها، كبيعها للتجار أو «تضمينها» لمربي الثروة الحيوانية بالأرض، كي يعوض الفلاح خسارته المقدرة بنحو ١,٥ مليون ليرة بالدونم. وذكر أن الاتحاد اقترح هذا الحل على الجهات المعنية وكلفته نحو ١١ مليار ليرة، لكنها لم تستجب وهو ما سيكبد الشركة خسارة ضعف هذا المبلغ.

وأشار السالم إلى أن وزير الصناعة عبد القادر جوخدار خلال تفقده واقع العمل في شركة سكر تل سلحب بتاريخ ١٩ الشهر الماضي، التقى مزارعي الشوندر السكري واستمع إلى مطالبهم واحتياجاتهم، وأكد أن كميات الاستلام ستكون نحو ١٥٠٠ طن يومياً لكن هذا لم يحصل إلى اليوم.

وقال السالم: كما وعد الوزير بأنه سيتم إجراء دراسة حول تعويض الفلاحين المتضررين من جراء تأخر عمليات قلع المحصول، وذلك من خلال تشكيل لجان لدراسة طلبات الأضرار، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بهذا الخصوص لاحقاً، ونأمل أن يتحقق ذلك.

بعد أن رفعت أسعار موادها بنسب متفاوتة

عضو مجلس الشعب لـ«الوطن»: لا عتب على التجار إن كانت «السورية للتجارة» ترفع أسعارها أيضاً

رامز محفوظ

في خطوة غريبة من نوعها وجاءت في توقيت يشهد فيه سعر الصرف ارتفاعاً يومياً قامت المؤسسة السورية للتجارة بريف دمشق مؤخراً بإصدار كتاب رسمي وجهته إلى جميع المستودعات والمجمعات والصالات ومنافذ البيع يتضمن رفع أسعار مواد المؤسسة.

عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي استغرب قيام المؤسسة برفع أسعارها، مؤكداً أن هذه المؤسسة من المفترض أن تكون مؤسسة للتدخل الإيجابي وحماية المستهلك لكن ما رأيناه مؤخراً كان عكس ذلك إذ إنها كانت من المؤسسات العامة التي عدلت أسعارها، متسائلاً: بناء على أي معطيات قامت المؤسسة بهذه الخطوة في وقت يشهد فيه سعر الليرة تراجعاً وهبوطاً واضحاً وانخفاض بعض الأسعار في الأسواق؟ مؤكداً أنه لا عتب على تجار المفرق والجملة عند قيامهم برفع الأسعار ما دامت السورية للتجارة كانت السباقة والأولى في إصدار قرارات رسمية برفع أسعارها!

وأوضح أنه من المفترض أن يكون هناك ضبط لأسعار المواد في السوق عقب التراجع بسعر الصرف الذي حصل منذ أيام، مؤكداً وجود حالة من عدم الاستقرار للأسعار وبالذات المواد الغذائية والمواد المنتجة محلياً على وجه الخصوص والتي لا يوجد أي مبرر اليوم لرفع أسعارها باعتبار أنها متوافرة وبكثرة.

ولفت إلى أن الرقابة التموينية على الأسواق خلال الفترة الحالية شبه غائبة وأن دور دوريات التموين يتركز فقط حول إن كانت الفعاليات التجارية مغلقة أم مفتوحة إضافة للرقابة على الفواتير، مشيراً إلى أنه من المفترض أن يكون الهم الأساسي اليوم لمديريات التجارة الداخلية في كل المحافظات حماية المستهلك بشكل فعلي من خلال قيامها بمراقبة الأسعار ومحاسبة المخالف.

ووفقاً للكتاب الصادر عن المؤسسة فقد أصبح سعر مبيع كيلو الرز بـ١٣٥٠٠ ليرة بعد أن كان ١١ ألف ليرة، وكيلو السكر بـ١٢٥٠٠ ليرة بعد أن كان بـ١١ ألف ليرة وبالنسبة للزيوت النباتية فقد أصبح سعر الليتر الواحد ٢٠ ألف ليرة بعد أن كان بـ١٧ ألفاً، وأصبح سعر كيلو السمنة النباتية ٢٥ ألفاً بعد أن كان بـ٢٢ ألف ليرة، والمؤسسة السورية للتجارة رفع أسعار موادها لكن بنسبة بسيطة وذلك منعاً لأي خسائر.

بـ٥٥٠٠ ليرة.

أما بالنسبة لباقي المواد مثل المنظفات والمعلبات والكونسروة والأدوات المنزلية والكهربائية فقد أشار الكتاب إلى أنه تم تعديل أسعارها بنسبة زيادة مقدارها ٢٠ بالمئة متضمنة نسبة الـ١٠ بالمئة المعممة بكتاب سابق.

وبيَّن الكتاب أن مادتي السكر والرز تباعان على البطاقة الإلكترونية ومن دون رسائل بمعدل كيلوغرام واحد للبطاقة شهرياً، كما استثنى الكتاب مواد القطاع العام بكل أنواعها بحيث تبقى من دون تعديل.

هذا وكانت «الوطن» قد كشفت في عدد سابق عن نية المؤسسة السورية للتجارة رفع أسعار موادها لكن بنسبة بسيطة وذلك منعاً لأي خسائر.